WWW.CSRSKABUL.COM

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 74 (من 7 إلى 14 يونيو 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

أفغانستان ومكافحة المخدرات

- زراعة الخشخاش في عام 2014م:..... 4
- هذه السنة هل تُكسَر الأرقام القياسية الماضية؟..... 5
- هل تستفيد أفغانستان من الخشخاش؟..... 5
- الرزع البديل:..... 6
- أيادي أجنبية:..... 6

خارجية أفغانستان المستقبلية... ضرورة ملحة

- خارجية أفغانستان المستقبلية 9
- 1- توسيع العلاقات مع دول مختلفة 9
- 2 - خارجية على أساس المصالح المشتركة 10
- 3 - الانحياز مرة أخرى! 10
- 4 - ازدياد قوة أفغانستان المرنة! 10
- 5 - الدبلوماسية الاقتصادية 11

مقدمة

يصرح المسؤولون الأفغان بأن محاولاتهم إلى جنب المجتمع الدولي في مجال مكافحة المخدرات لم تكن لها نتائج إيجابية لافتة للنظر في 12 سنة مضت. ويقول المسؤولون بأن "وزارة مكافحة المخدرات" دونت مشروع مكافحة يشمل التعاون، وتبادل المعلومات، وإلقاء القبض على مهربي المخدرات، ومنع استيراد المواد الكيميائية على مستوى المنطقة وهي تطلب مساعدة الدول الجارة في تطبيق هذا المشروع.

وبناءً على ما يقول المسؤولون في هذه الوزارة فإن مهربي المخدرات يحصلون سنويا من عملهم بين 70 إلى 80 مليار دولار، ونتيجة لهذه التجارة تنتشر الاضطرابات الأمنية في المنطقة، على حد قولهم.

إن أفغانستان أكبر منتج للمخدرات على مستوى العالم، ولكن إنتاج أنواع أخرى من المخدرات من الخشخاش، يحتاج إلى مواد كيميائية يتم استيرادها من خارج أفغانستان. أسئلة تطرح نفسها: لماذا يشهد إنتاج المخدرات تصاعدا مستمرا رغم مكافحة الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لها؟ ما هي عوامل ودوافع ازدياد إنتاج المخدرات، وإلى أي حد تكون عواملها سياسية إلى جنب دوافع اقتصادية؟

الموضوع الثاني في تحليل الأسبوع هو سياسة أفغانستان الخارجية، والتي كانت ضعيفة في السنوات الماضية. ويأتي في تحليلها بأن أفغانستان دولة متخلفة من العالم الثالث وتحتاج إلى التعاون والمساعدات الدولية؟ وتتم مناقشة أسئلة تقول: كيف ينبغي أن تكون سياسة أفغانستان الخارجية في المستقبل؟ وبالنظر إلى خلفية السياسة الخارجية الأفغانية، ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها كي تتجه علاقات البلد مع الدول الأخرى نحو استقرار؟ وكيف يمكن بناء علاقات ثنائية مع دول مختلفة على أساس مصالح البلد العليا؟

هذه النشرة من تحليل الأسبوع تحتوي مناقشة وتحليل ما ذكرناه في المقدمة، ويقدمها إليكم القسم الإعلامي في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية:

أفغانستان ومكافحة المخدرات

بعد تجارة النفط والأسحلة، تُعتبر تجارة المخدرات من أضخم المعاملات المالية الدولية، على المستوى العالمي. تشير إحصاءات مؤسسة مكافحة المخدرات في الأمم المتحدة بأن أفغانستان تنتج سنويا من المخدرات ما يعادل سبعة بلايين دولار، وبأن نسبة زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات في هذا البلد ازدادت 40% منذ الغزو الأمريكي في 2001م.

زراعة الخشخاش في عام 2014م:

هذه السنة تمت زراعة الخشخاش في 250 ألف هيكار -فدان- من الأراضي الزراعية، وقد أقدمت الحكومة على تدمير جزء منها كالتالي:

901 هكتار في ولاية هلمند

131 هكتار في ولاية أرزكان

12 هكتارا في ولاية زابل

96 هكتارا في ولاية كندهار

وأما بالنسبة لولايات فراه، ونيمروز وبقية الولايات فلا توجد إحصاءات دقيقة، وقد دُمرت هذه السنة، حقول الخشخاش على مساحة تصل 1138 هكتارا، وذلك من مجموع المساحة التي تمت زراعتها وهي 250 ألف هيكار -فدان-. ويُرجع المسؤولون ذلك النقص في عملهم إلى انشغال المؤسسات الحكومية بالإجراءات الأمنية للانتخابات. بعبارة أخرى إن مافيا ومهربي المخدرات أيضا انتفعوا كثيرا من الانتخابات الرئاسية الأفغانية!

هذه السنة هل تُكسَر الأرقام القياسية الماضية؟

بناءً على إحصاءات رسمية ومنها إحصاءات مؤسسة مكافحة الجرائم والمخدرات في الأمم المتحدة، كانت نسبة زراعة الخشخاش في أفغانستان عام 2001م، -وهي السنة الأخيرة من حكم طالبان- 185 طنا، وطانت هذه المخدرات نتاج سنة ماضية قام المهربون بادخارها لديهم. في بداية عام 2001م، أصدر الملّا عمر فرمانا لمنع زراعة المخدرات، وبعد سقوط حكم طالبان ارتفعت نسبة زراعة المخدرات في البلد. الرسم البياني التالي والذي أصدرته مؤسسة "UNODC" سنة 2009م، يؤكد هذه الحقيقة:

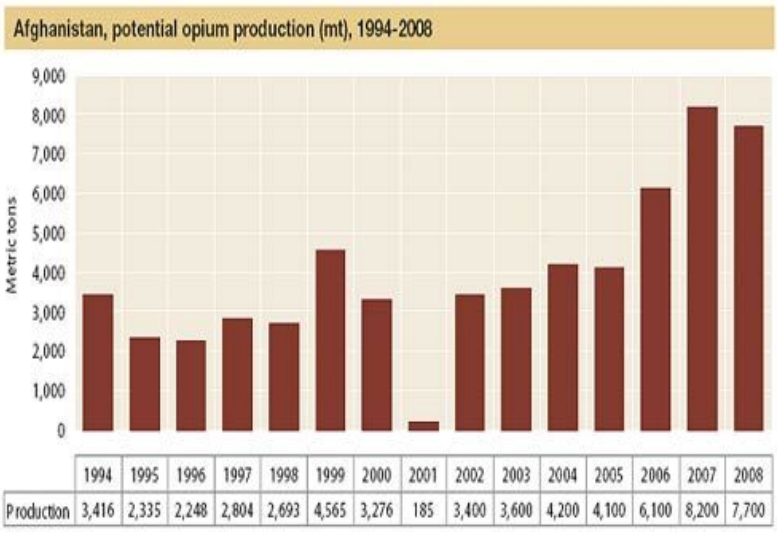

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Production	3,416	2,335	2,248	2,804	2,693	4,565	3,276	185	3,400	3,600	4,200	4,100	6,100	8,200	7,700

في عام 2009م، وصل إنتاج الخشخاش 9600 طن.

ثم اتسعت مساحة زرع الخشخاش من عام 2010م، لأن القوات الأجنبية لجأت إلى رش أدوية مضرة على حقول الخشخاش مستخدمة في ذلك طائرات، إلى أن تقلص إنتاج المخدرات في 2012م، إلى 3700 طن، ولكن المزارعون أيضا لجأءوا إلى توسيع نطاق الزرع، ونتيجة لذلك وصل الإنتاج عام 2013م، إلى 5500 طن من المخدرات. ثم هذه السنة"2014م" تم زرع المخدرات في 250ألف هكتار من الأراضي وقد بدأت هذه الزراعة من جديد في بعض المحافظات بعد توقفها.

هل تستفيد أفغانستان من الخشخاش؟

بناءً على تقرير مؤسسة مكافحة الجرائم والمخدرات في الأمم المتحدة "UNODC" في فترة ما بين 2001م و2010 تم إنتاج ما يعادل 70 مليار دولار من المخدرات في أفغانستان، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: كم كانت منفعة أفغانستان والفلاح الأفغاني من هذه المبالغ الضخمة؟

جاء في تقرير مؤسسة "UNODC" نفسها، أن حصة المزارعين من مجموع 70 مليار دولار كانت بليونين اثنين فقط، وقد ذهبت 66 مليار دولار منها إلى جيوب المهربين ومافيا المخدرات الدولية خارج أفغانستان. وترى المؤسسة أن 200 مليون دولار –20 مليون دولار سنويا- ذهبت إلى المعارضة المسلحة في أفغانستان.

طيلة السنوات الماضية، تم ترويج مكثف لمشروع مكافحة المخدرات. وقد شملت إجراءات هذا الترويج، محاولة ايجاد زرع بديل وإعطاء الجوائز لمن تركوا زراعة الخشخاش. ويقال إن المجتمع الدولي صرف أكثر من 7 مليارات دولار في 12 سنة مضت في

مجال مكافحة المخدرات، ولكن موضع صرف هذه المبالغ غير معلوم حتى الآن. المعلوم أن المزارع الأفغاني لم يصله شيء من هذه الأموال.

الرزع البديل:

ويُعتبر ايجاد زرع بديل والترويج له، خطوة قوية لمكافحة الخشخاش، وقد تم ترغيب المزارعين في بعض المحافظات ليقوموا بزرع الزعفران، ولكن الموانع في هذا المجال كثيرة جدا.

المانع الأول هو استمرار الحرب والحالة الأمنية السيئة، التي تتحدى سلطة الحكومة على مناطق كثيرة من البلد. ولذلك فإن زراعة المخدرات تستمر ما دامت الحرب مستمرة في أفغانستان.

الفساد المالي في الجهاز الحكومي، وهو سبب آخر يعرقل مكافحة المخدرات إلى حد كبير. مع أن المسؤولين الأمنيين تحدثوا مرارا عن إلقاء القبض على مهربي المخدرات، ولكن إلى الآن لم يتم إلقاء القبض على أي مهرب كبير للمخدرات. يرجع سببه إلى وجود مهربين كبار في المؤسسات الحكومية.

ثم إن المحصول الزراعي من حقول الخشخاش يعتبر مشوقا كبيرا للمزارع الأفغاني الفقير كي يلجأ إلى زراعة المخدرات. إن معدل المحصول الزراعي للخشخاش في هكتار –فدان- واحد من الأراضي في أفغانستان يصل 55 كيلوغراما، فيما يصل هذا المعدل في جنوب آسيا 15 كيلوغراما فقط.

والغريب أن معدل المحصول الزراعي لأنواع أخرى من المخدرات في أفغانستان يفوق البلدان الأخرى أيضا. ذهبت مؤسسة "UNODC" في تقريرها إلى أن "البانجو" أو القنب الهندي –وهو البذرة التي تنتج الخشخاش والحشيش- يتم زرعها في بلدان أخرى أيضا، ولكن محصولها في أفغانستان مثير للدهشة. إن هذا النبات ينتج 145 كيلوغراما في هكتار واحد في أفغانستان ويكون هذا الإنتاج في المغرب 40 كيلو غراما فقط. ولذلك تُعتبر أفغانستان أكبر منتج للخشخاش.

إن معدل ثمن كيلو غرام واحد من الخشخاش يكون 200 دولار، وهذا يُعتبر دخلا ثريّا بمقاييس أفغانستان، ولهذا السبب يفضل الفلاح الأفغاني زراعة الخشخاش على غيره.

أيادي أجنبية:

أما السؤال الذي يقول: لماذا ازدادت نسبة إنتاج الخشخاش في أفغانستان منذ 2001م؟ فلا يجد جوابا. يقال إن معدل الاحتياج الدولي للهيروين يكون خمسة آلاف طن سنويا، ومع أن أفغانستان أصدرت في معظم السنوات أكثر من خمسة آلاف طن، إلا أن سعرها لم يتغير، والقاعدة في الاقتصاد تطلب أن ينخفض السعر إذا ارتفع العرض.

وسبب ذلك سياسي أكثر من كونه اقتصادي. وإن هناك خطط ومحاولات سرية لانتشار الإدمان على المستوى العالمي. وتتمركز هذه المحاولات في دول تكون علاقاتها متدهورة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل روسيا وإيران. إن كمية كبيرة من هيروين أفغانستان تهرب إما إلى هاتين الدولتين أو عبرهما إلى دول أخرى، وقد شكلت المخدرات أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة لروسيا وإيران. ويتجاوز عدد المدمنين الأفغان مليوني شخص.

وبالنظر إلى الرسم البياني في الأعلى، يظهر أن إنتاج المخدرات كان موجودا في أفغانستان قبل مجيء القوات الأمريكية، ولكنه كسّرجميع الأرقام القياسية بعد الغزو الأمريكي للبلد.

إن جزءا كبيرا من الخشخاش في أفغانستان، يستخدم في إنتاج الهيروين والذي يتم تهريبه إلى خارج البلد. ثم إن إنتاج 600 طن الهيروين من 6000 طن الخشخاش يحتاج إلى عشرة آلاف من المواد الكيميائية. وإن هذه المواد الكيميائية لا توجد في أفغانستان، بل يتم استيرادها من الخارج. من أين وكيف يتم استيراد هذه الكمية الكبيرة من المواد الكيميائية؟

من جانب آخر، يتم تهريب مئات الأطنان من الهيروين إلى بلدان بعيدة، مثل أوروبّا، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم دون مساعدة مسؤولين حكوميين في دول يمر منها خط التهريب.

و إن جزءا مهما من هذه المخدرات يتم تهريبها من خلال الخطوط الجوية، وتلك أيضا عملية مستحيلة دون تدخل قوات أجنبية ومسؤولين حكومين أفغان. ولذلك يسهل أن نفهم لماذا شهد إنتاج المخدرات في أفغانستان تصاعدا قياسيا منذ 2001م.

وفي الأخير يبقى هناك سؤال جدير بالطرح وهو: ما هي العلاقة، بين عدم المصادقة على قانون منع تبيض الأموال من قبل الحكومة الأفغانية منذ سنوات –وهو قانون تخالفه جهات علنية وسرية- وبين الربح والدخل المالي من تهريب المخدرات؟

خارجية أفغانستان المستقبلية... ضرورة ملحة

في عالمنا اليوم تحتاج كل دولة إلى المساعدة، والاهتمام، والعلاقات المشتركة والتعاون الدولي، أفغانستان كونها دولة متخلفة في العالم الثالث، تحتاج أيضا إلى المساعدة، والاهتمام، والعلاقات المشتركة والتعاون على المستوى العالمي.

لقد لعبت هذه الدولة دورا مهما عبر التاريخ البشري ولا تزال تلعب دورها الحيوي. إبان الحكم الغزنوي كانت مدن أفغانية كبلخ، وهرات وغزني علامة بارزة للعالم الإسلامي ومراكز للحضارة الإسلامية. وفي حكم "أحمدشاهي" كانت السياسية الخارجية الأفغانية تدور حول "الدفاع عن مسلمي الهند" ولقد كان لهذه السياسة تأثير كبير على السياسة الهندية ومن هذا المنطلق بثت رعبا قويا على الاحتلال الإنجليزي. ففي بدايات القرن التاسع عشر خططت مع السلطان تيبو حاكم سلطنة مايسور الهندية ونابليون الفرنسي سياسة مشتركة مناهضة للاستعمار البريطاني. وفي نفس القرن جهزت نفسها للمشاركة في حروب ذات أهمية وفي ألعاب كبيرة على ساحة السياسة العالمية.

أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، نهجت أفغانستان على درب سياسة مكنتها من بعد وفي مرحلة الحرب الباردة، على إنشاء منظمة "حركة دول عدم الانحياز"، مع الأسرتين الحاكمتين "جواهر لال نهرو" و"تشو انلاي". وفي الحرب الباردة لعبت أفغانستان دورا هاما، وأخرجت العالم من تلك المسرحية وذلك الكابوس. والآن أيضا وفي نظام أمريكا العالمي الجديد، لا ينكر أحد أهمية الدور الأفغاني.

من هذه الخلفية التارخية الموجزة، يظهر جليا أن أفغانستان كانت لها عبر التاريخ سياسة خارجية، وأنها قاتلت من أجل هذه السياسة ودافعت عنها بحروب "حروب التحرير" في حال سلبها من قبل الأجانب.

وكانت هذه السياسة الخارجية تملك أصولا محددة على كل صعيد، ولكن سمتها الوحيدة وهي "الحياد" سمة رافقتها على طول تاريخها. والآن وفي فترة من تاريخ البلد، حيث تنتقل السلطة بطريقة سلمية من رئيس إلى رئيس آخر، فإن السياسة الخارجية للحكومة القادمة ذات أهمية كبيرة لنجاح تلك الحكومة على إدارة البلد.

خارجية أفغانستان المستقبلية

إن أفغانستان تحتل مساحة استراتجية هامة في المنطقة، وهي تقع حيث تجري لعبة جديدة على ثروات المنطقة، وإن هناك محاولات جادة لفتح طرق تجارية جديدة ومنها تجديد فتح "طريق الحرير" الشهيرة، وإن القوة العالمية تشهد ميلانا من الغرب إلى الشرق، ومن جانب آخر إن أفغانستان والقوات الدولية المتواجدة فيها، على احتكاك قوي مع جيرانها. فإن مواجهة كل هذه الأمور واستغلالها لصالح البلد تحتاج إلى سياسة خارجية قوية. سياسة خارجية تحسن علاقة البلد مع دول العالم وتسد باب التدخل الأجنبي وتقيم تعاونا مشتركا وعلاقات ثنائية طويلة الأمد مع دول مختلفة. إن سياسة أفغانستان الخارجية ينبغي أن تتجدد في مجالات عدة.

1- توسيع العلاقات مع دول مختلفة

أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية كانت السياسة والدبلوماسية العالميتان تواجهان ظروفا صعبة، وفي مرحلة الحرب الباردة، وبشكل عام كان حكام الدول التي لم تكن منحازة إلى أي القطبين يواجهون خيارا صعبا. ومع ذلك لم يكن على طاولة صنع القرار في هذه الدول خيار واحد، بل إن الهند، والصين، وإندونيسيا، ودول أخرى، بدلا من الخيارين "الانضمام إلى روسيا أو أمريكا" توجهت إلى خيار ثالث وشكلت "حركة دول عدم الانحياز". نظرا لهذه الأمور والأحداث لا ينبغي أن تملك السياسة الخارجية خيارا واحدا، ولا أن تعويل أفغانستان على جهة واحدة دون غيرها.

تجدر الإشارة إلى أن الدول الجارة في المرحلتين السابقتين كانت تحتاج أن تنضم إلى قطب دون غيره للحفاظ على مصالحها. ولو نظرنا إلى أفغانستان في العقد الماض وفي مرحلة الحرب الباردة، نجدها منضمة إلى القوى العالمية العظمى. ومع ذلك فإن الأوضاع في مرحلة الحرب الباردة والعقد الماض "2000م إلى2010م" تختلف تماما مع الأوضاع الراهنة. ففي الحرب الباردة أُجبرنا على أن نساند روسيا، ولقد تجاهلنا حينه قرارات "مجلس الأعيان" بأن لا نعويل تمام على روسيا وأن نفتح علاقات واسعة مع بقية الدول ونطلب منها المساعدات. وإلى أن غزت أمريكا أفغانستان، كانت الهيمنة الأمريكية تعم العالم كله، وحينه المسؤولون الأفغان إما كانوا مجبرين على مساعدة أمريكا وإما لم يملكوا القدرة على التخلص منها.

أما الآن وبعد رفض الشعب والأغلبية الصامتة منه، للاتفاقية الاستراتيجية مع أمريكا، ينبغي أن يكون واضحا لمن يساند تلك الاتفاقية لأسباب اقتصادية، بأننا وصلنا إلى مرحلة تاريخية، ظهرت فيها حركة "برهص[1]" (برازيل، روسيا، الهند والصين)، وقد شكلت روسيا عرقلة أمام الهيمنة الأمريكية منذ 2008م، وظهرت الصين كقوة اقتصادية صاعدة، قد تحتل الدرجة الأولى في السنوات القليلة القادمة، وكذلك وصلنا إلى مرحلة من التاريخ تشكل فيها تركيا والهند قوة إقليمية كبيرة، وينتقل ثقل القوة العالمية إلى المنطقة، وكل ذلك يلزم علينا أن نبني علاقات جيدة مع هذه الدول مراعاة لمصالح البلد العليا، وأن لا ندور في فلك أمريكا فقط.

[1] -BRIC

2- خارجية على أساس المصالح المشتركة

إن العلاقات المبنية على "المصالح المشتركة" تستمر لأمد أطول. فعلى أفغانستان أن تحسن علاقاتها مع دول تشاطر معها المصالح المشتركة. على سبيل المثال ينبغي أن نعمل مع باكستان على فتح طريق الحرير وعلى إحداث طريق تجاري إلى آسيا الوسطى وعلى مشارع اقتصادية ذات مصالح مشتركة، فإن ذلك يؤثر ايجابا على الاقتصاد الأفغاني من جانب ويرغب الجيران على أن تعلب دورا ايجابيا في أفغانستان من أجل هذه المصالح الاقتصادية أيضا.

وكذلك العمل مع إيران والهند في ميناء "تشابهار"، ومع إيران في إحداث الأنبوب إلى الصين، وفي إحداث أنبوب الغاز بين تركمنستان، وأفغانستان، وطاجيكستان، وطلب مساعدة الكهرباء من دول آسيا الوسطى والعمل مع هذه الدول في مشارع ذات مصالح مشتركة.

3- الانحياز مرة أخرى!

يخرج العالم، ومعه السياسة الإقليمية الآن من "القطب الواحد" إلى "عالم الأقطاب" والقوات الإقليمية الراهنة التي ستصبح قوات عالمية غدا تتكثر، مثل الصين، والهند، واليابان، وروسيا، وكذلك القوات الإقليمية مثل إيران، وباكستان والسعودية وتركيا. ينبغي أن نبني علاقات جيدة مع كل هذه الدول. ولكن يجب أن لا ننسى بأن قائمة هذه الدول تشمل دولا قد تعني العلاقة مع إحداها خصومة مع غيرها، وخير مثال على ذلك الهند وباكستان، إيران والسعودية، وأمريكا أو الصين وروسيا.

لقد أثبتت التجارب في العقد الماض بأننا كلما انتخبنا خيارا "واحدا" فإن الجانب الآخر شمرت عن ساعده لإشعال حرب نيابية في أفغانستان. الحرب الأهلية، وبعد مجيء الأمريكان، الهجوم على القنصلية الهندية، وقتل أتباع الهند، واللوبي الباكستاني، ومن جانب آخر إثارة شائعات كثيرة للغاية ضد باكستان، واللوبي الهندي نماذج حية من تلك الحرب النيابية.

لذلك على أفغانستان أن لا تخصص في علاقاتها طرفا دون آخر، لأن الظروف الراهنة غير متوازية جدا، ولأن الصداقة مع طرف تثير عداوة طرف ثان. فعلينا أن نحافظ على الحياد والانحياز في علاقاتنا مع دول أخرى ما لم تتعارض هذه السياسة مع السيادة الوطنية والمصالح العليا.

4- ازدياد قوة أفغانستان المرنة!

إن أفغانستان تملك قوة مرنة جيدة في المنطقة وفي العالم الإسلامي، ويشكل الإسلام، والتاريخ، والأدب عمق هذه القوة. وعلينا أن نعمل على بث هذه القوة في الجيران وفي العالم الإسلامي. وذلك مثلا بإعمار الأماكن التاريخية والدينية في ولايات غزني،

وهرات، وباميان، وهو أمر يجلب السياحة الثقافية من المنطقة، وبتحليل أفكار الشعراء القدماء ودراسة حياتهم، الذين أثروا كثيرا على الدول الجارة مثل تركيا، والهند، وإيران، وباكستان ودول أخرى، إحياءً لذكراهم.

5- الدبلوماسية الاقتصادية

بناءً على نظرية "معادلة الجاذبية[2]" للخبير الاقتصادي "يان تينبرغن[3]" والتي أثبتت تجارب عقود ماضية صحتها، بقدر ما تتقلص المساحة الجغرافية بين بلدين تزداد التجارة بينهما. وعلينا أن ندشن معاملات تجارية ضخمة مع الجيران ما دامت هذه المعاملات تصب في مصلحة البلد.

إن التجارة عامل مهم في الإزدهار الاقتصادي، ونحن لتخلفنا في المجال الاقتصادي، يجب أن نتوجه إلى تجارة المحاصيل الزراعية مثل الفواكه الجافة وغيرها، وهي التي شكلت جزءا كبيرا من تجارتنا العالمية منذ عقد من الزمان. وبشكل عام ينبغي أن نجعل علاقتنا مع الصين والهند وروسيا والدول الجارة علاقة تجارية، كي يقف الاقتصاد الوطني على قدميه. النهاية

[2] The Gravity Equation of International Trade
[3] Jan Tinbergen